AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P.O. Box: 3243, Addis Ababa, Ethiopia, Tel.:(251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم و الأمن
الاجتماع ال349
14 ديسمبر 2012
أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(CCCXLIX)

تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في السودان و جنوب السودان لمجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي

14 ديسمبر 2012

تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في السودان و جنوب السودان لمجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي

14 ديسمبر 2012

أولا المقدمة

1. بحث مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي، في اجتماعه ال339، المعقود في 24 أكتوبر 2012، التقرير المرحلي لفريق التنفيذ الرفيع المستوى في السودان و جنوب السودان و اصدر بيانا حثّ فيه حكومة السودان و حكومة جنوب السودان على استكمال تسوية المسائل العالقة في الأطر الزمنية المحدّدة.

2. عمل الفريق مع الطرفين و شجعهما على الحوار و الاتصال المباشر لتسوية كل المسائل العالقة التي حدّدها مجلس السلم و الأمن. وجه الرئيس سالفا كير مايرديت دعوة إلى الرئيس عمر حسن البشير لاجتماع على مستوى القمة في جوبا لمناقشة مختلف المسائل بما في ذلك الوضع النهائي لمنطقة أبيي. و يعتقد الفريق أن الرئيس البشير قبل الدعوة.

ثانيا أبيي

3. طلب المجلس من الطرفين التفاعل فيما بينهما على أساس الاقتراح الذي عرضه فريق في 21 سبتمبر 2012 بشأن الوضع النهائي لأبيي بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أسابيع.

4. في 6 نوفمبر 2012، بعث رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى رسالتين إلى الرئيسين البشير و كير حثهما فيهما على، تنفيذ الترتيبات المؤقتة لإدارة و أمن منطقة أبيي ("اتفاق أبيي المؤقت") التي تم التوصل اليها في 20 يونيو 2011، و الالتقاء لمناقشة الوضع النهائي لمنطقة أبيي على أساس اقتراح فريق التنفيذ.

5. يؤسفنا الإشارة إلى أن الطرفين لم يتمكنا بعد الالتقاء و مناقشة تنفيذ الترتيبات الأمنية لأبيي و الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

6. أطلعنا مسهل الاتحاد الإفريقي في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بأن المحاولات المتعددة لعقد اجتماع للجنة لم تكلّل بالنجاح.

7. بينما كان هذا التقرير قيد الإعداد، تمت برمجة اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي يومي 12 و 13 ديسمبر 2012.

8. في 9 ديسمبر 2012، راسل رئيس فريق التنفيذ مجددا الرئيسين بشأن نتائج تفاعلاتهما بخصوص تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي من أجل تضمين ذلك في تقرير الفريق إلى مجلس السلم و الأمن.

9. يلاحظ الفريق أن الرئيسين لم يتمكنا من الاجتماع خلال فترة الأسابيع الستة التي حددها مجلس السلم و الأمن.

ثالثا <u>الحدود</u>

10. دعا المجلس الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن عملية التفاوض لتسوية وضع المناطق الخمس المتنازع عليها و كل المناطق الحدودية المطالب بها. كما أجاز المجلس مشروع اختصاصات فريق الخبراء و حث الطرفين على التعاون معه.

11. شجع فريق التنفيذ الطرفين، من خلال، رئيسي فريقي التفاوض، على تسوية مسألة عملية التفاوض على المناطق الحدودية المتنازع عليها و المطالب بها و كذلك مسألة "كاكا" العالقة. غير أن الطرفين لم يتمكنا من الالتقاء لمواصلة مفاوضاتهما حول هاتين المسألتين.

12. في 26 نوفمبر 2012، راسل فريق التنفيذ الطرفين لاطلاعهما بالزيارة المرتقبة لفريق الخبراء في ديسمبر إلى الخرطوم و جوبا من أجل التفاعل مع الطرفين كما ورد ذلك في مقرر مجلس السلم و الأمن و حثّ الطرفين على التعاون مع الخبراء.

13. عند إعداد هذا التقرير، رحب الطرفان بزيارة فريق الخبراء الذي باشر تفاعله مع حكومة السودان في الخرطوم، و ستكون محطته المقبلة جوبا حيث سيلتقيممثلين عن حكومة جنوب السودان.

14. كل المسائل المتصلة بعملية تسوية المسائل الحدودية العالقة قابلة للتسوية اذا ما اتفق الطرفان على تناولهما و يجب تشجيعهما على ذلك. في هذا الصدد، يعد تعاون الطرفين مع فريق الخبراء تطورا إيجابيا يمكن الخبراء من تقديم رأي يساعد في عملية تسوية المناطق الخمس المتنازع عنها.

رابعا النزاع في ولايتي النيل الأزرق و جنوب كردفان

15. في الفقرتين 17 و 19 من تقريرنا المرحلي الذي عرض على المجلس، في اجتماعه ال339، المعقود في 24 أكتوبر 2012، أكدنا على الخطوات التي اتخذت لتسهيل تسوية هذا النزاع من خلال المفاوضات السياسية بين الطرفين (حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال). غير انه، كما اطلعنا المجلس، لم يتفق الطرفان على الالتقاء مباشرة و بذلك لم يقوما بالخطوة الأولى لإيجاد تسوية سياسية. أشرنا كذلك إلى انه نتيجة لاتصالاتنا المكثفة مع كلا الطرفين عرضنا عليهما مشروع اتفاق في 17 سبتمبر وفقا لروح بيان 24 أكتوبر الذي نصّ على توفير قاعدة لمحادثات مباشرة لتسوية النزاع.

16. دعا المجلس الطرفين، في بيانه، إلى الاجتماع فورا على أساس اطار الاتفاق السياسي المبرم في 28 يونيو 2011 بين حزب المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية لتحرير السودان .– قطاع الشمال، أخذا بعين الاعتبار مشروع الاتفاق الذي عرضه فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في 17 سبتمبر لتسوية النزاع في ولايتي النيل الأزرق و جنوب كردفان و المسائل ذات الصلة.

17. كما حثّ المجلس الطرفين على الاتفاق على وقف فوري للأعمال العدائية كأولوية أساسية خلال مفاوضاتهما المباشرة.

18. للأسف منذ اجتماع مجلس السلم و الأمن قبل سبعة أسابيع، تصاعد النزاع المسلّح في المنطقتين. و لا سيما الاقتتال حول مدينة كادوغلي جنوب كردفان. و ساهم التصعيد العسكري في تصعيد تراشق الطرفين بالاتهامات و الاتهامات المضادة.

19. واصل الفريق اتصالاته مع كلا الطرفين، كل على حدة، بهدف وضع العملية في مسارها. إلا أنه رغم انهما كانا يريدان الاتصال مع الفريق لم يلتزما بعد بالشروع في مفاوضات مباشرة مع أن المفاوضات المباشرة ضرورية لتسوية هذا النزاع.

20. تعقدت تسوية هذه المشكلة بإصرار حكومة السودان بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال لا زالت تتلقى مساعدة عسكرية من حكومة جنوب السودان و أنه على جنوب السودان ان يتنصل بشكل كامل و قابل للتحقق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال قبل التوصل إلى تسوية. من جهته نفى جنوب السودان أي علاقة عسكرية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال.

21. يؤثر هذا الاختلاف بشكل سلبي على المفاوضات العالقة و تنفيذ الاتفاقات التي تمّ التوصل اليها في 27 سبتمبر. على سبيل المثال، يسعى السودان إلى جعل تنفيذ الاتفاق حول النفط و المسائل الاقتصادية مشروطا بالتنفيذ الكامل للاتفاقات الأمنية بين الدولتين مع الإصرار على أن الاتفاقات الأمنية بين السودان و جنوب السودان لن يمكن تنفيذهاإلا لما يكون هناك انفصال كامل و قابل للتحقق بين جنوب السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال.

22. من جهتها تقول الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال أنها مستعدة للالتقاء بحكومة السودان لمناقشة هذه المسائل.

23. في 10 أكتوبر 2012، قدّم فريق التنفيذ للطرفين اقتراحا إضافيا لتسوية النزاع. طلبت حكومة السودان مزيدا من الوقت لبحث المقترح. و طلب الطرفان توجيهات من فريق التنفيذ حول افضل الطرق التي يمكن اعتمادها. فرض عرض اقتراح أكتوبر على الطرفين مناقشة المسائل المطروحة داخليا و هو ما سيساعد في دفعهما نحو حوار سياسي.

24. أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال استعدادها لمناقشة وقف اطلاق النار لأغراض إنسانية اذا ما كان مربوطا بضمانات أمنية.

25. كما سبق و ان اعترف المجلس بذلك، يظل الاتفاق الإطاري الذي عرضه فريق التنفيذ الرفيع المستوى في 28 يونيو 2011 و اقتراح 17 سبتمبر، يشكلان أفضل قاعدة للمحادثات بين حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال لذلك نقرح أن يشكلا جدول أعمال و مبادئ للمفاوضات السياسية المباشرة.

خامسا الوضع الإنساني في النيل الأزرق و جنوب كردفان

26. بشأن المسألة الملحّة المتمثلة في توفير المساعدة الإنسانية لسكان المنطقتين، جدّد المجلس نداءه للطرفين لتمكين و تسهيل الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية وفقا للاقتراح المشترك و مذكرتي التفاهم اللتين وقع عليهما الطرفان في أغسطس 2012.

27. للأسف، منذ تقديم المقترح الثلاثي المشترك لتمكين وصول و توفير المساعدة الإنسانية للمدنيين المتضررين في ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق، في 9 فبراير 2012، لم تتجسد المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين في الميدان.

28. كما أن مذكرة التفاهم الموقع عليها مع حكومة السودان انتهت في 3 نوفمبر 2012. و قد أعلنت الثلاثية استعدادها لتسهيل التوفير الفوري و توزيع المساعدة الإنسانية و هي تنتظر اتفاق حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال على خطة العمل لتوفير المساعدة المعروضة عليهما و توفير الترتيبات الأمنية الضرورية. غير أن العملية في مأزق و لازال المدنيون المحاصرون في النزاع يعانون من تداعيات العنف.

29. في غضون ذلك عملت الثلاثية على التحضير الضروري للجانب اللوجستي و المراقبة الإنسانية و عناصر التقييم الميداني التي تقدمها العديد من الدول الإفريقية و العربية من أجل نشرها فور التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذه المسألة. غير أن تصعيد الاقتتال المسجل أخيرا زاد من تفاقم الوضع الإنساني المتردي مما يتطلب اجتماعا عاجلا للتوصل إلى اتفاق لتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية للمدنيين المتضررين من النزاع.

سادسا <u>ملاحظات</u>

30. منذ اجتماع مجلس السلم و الأمن في 24 أكتوبر 2012، واجهت المفاوضات حول المسائل العالقة و تنفيذ اتفاقات سبتمبر عراقيل نتيجة للنزاع في المنطقتين الذي أثر على الاتصالات السياسية بين الدولتين. غير أن إرادة الرئيسين في الالتقاء حقيقية و يجب تشجيعهما على ذلك من أجل إيجاد مخرج للمأزق الذي وصلت اليه كل المسائل العالقة بما في ذلك منطقة أبيي و الحدود.

31. إضافة إلى ذلك من البديهي اليوم أن تسوية النزاع في المنطقتين شرط مسبق لتطبيع العلاقات بين السودان و جنوب السودان. و يعتقد فريق التنفيذ أن المفاوضات المباشرة بين طرفين يجب ان تستأنف فورا على أساس مشروع اتفاق 17 سبتمبر.